

تقرير خاص

بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي

ملخص

14 نوفمبر/تشرين الثاني، 2016



إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير كل من Alessandro Costantino ومحمد دوست وعبد السلام فكري وSwithun Goodbody من منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، وكل من عارف حسين وMariko Kawabata وAhmad Shah Shahi وJean-Martin Bauer من برنامج الغذاء العالمي على مسؤولية الأمانة العامة للمنظمة وبرنامج الغذاء العالمي وبناءً على معلومات أخذت من مصادر موثوقة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المنتج الإعلامي لا تعبر بأي حال من الأحوال عن أي رأي من جانب منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ونظراً للتغيرات السريعة في المنطقة، يرجى الاتصال مع الأشخاص الموقعون أدناه لمزيد من المعلومات إذا لزم الأمر.

مهند هادي
مدير إقليمي
خبير اقتصادي أقدم - شعبة التجارة والأسواق - النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر
برنامج الغذاء العالمي
بريد إلكتروني: Muhannad.Hadi@wfp.org
Mario Zappacosta
بريد إلكتروني: giews1@fao.org
منظمة الأغذية والزراعة - شعبة التجارة والأسواق

تتوفر منتجات المعلومات الخاصة بالمنظمة على موقع منظمة الأغذية والزراعة (www.fao.org/publications) كما يمكن شراؤها من publications-sales@fao.org

الرجاء أخذ العلم أن هذا التقرير الخاص متوفر على الشبكة العنكبوتية الخاصة بالمنظمة www.fao.org كجزء من الشبكة العالمية للإنترنت على العنوان التالي: <http://www.fao.org/giews/> وكذلك على: <http://www.wfp.org/food-security/reports/CFSAM>

كما يمكن استلام الإنذارات/التقارير الخاصة بشكل أوتوماتيكي عبر الإيميل فور نشرها وذلك من خلال الاشتراك في لائحة تقارير النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر (GIEWS/Alerts report ListServ). للاشتراك، يرجى إرسال إيميل لمخدم البريد الإلكتروني الخاص بالمنظمة، على العنوان التالي: mailserv@mailserv.fao.org، مع ترك "العنوان" فارغاً، من خلال إرسال الرسالة التالية:

الاشتراك في نشرات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للعالم (GIEWSAlertsWorld-L)

كما يمكنكم الانسحاب من القائمة من خلال إرسال الرسالة التالية:

إلغاء الاشتراك في نشرات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للعالم GIEWSAlertsWorld-L

يرجى أخذ العلم أنه بالإمكان الاشتراك في اللوائح الإقليمية من أجل استلام إنذارات وتقارير خاصة حسب الإقليم المطلوب: أوروبا أو أمريكا اللاتينية (GIEWSAlertsAfrica-L)، (GIEWSAlertsAsia-L)، (GIEWSAlertsEurope-L and GIEWSAlertsLA-L). بإمكانكم الاشتراك بهذه القوائم باتباع نفس الطريقة المتبعة للاشتراك بالقوائم العالمية.

تقرير خاص

بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي

ملخص

14 نوفمبر/تشرين الثاني، 2016

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
وبرنامج الغذاء العالمي
روما، 2016

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-609504-6

© FAO, 2016

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

وضع صور الغلاف كل من *A. Costantino* و *S. Goodbody* و *Y. Jasem*.

إضاءات

- شهدت الأوضاع الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية مزيداً من التراجع على مدى الشهور الـ 12 الماضية. من المتوقع لإجمالي الناتج المحلي الذي تراجع بنسبة 5.3 في المائة في 2015، أن يشهد مزيداً من التدهور بنسبة 3.3 في المائة في 2016. كما حُلّق التضخم عام 2015 بنسبة 38 في المائة، ما يعكس نقصاً وانقطاعاً عامين في الدعم المقدم للوقود والمنتجات الغذائية. وواصلت الليرة السورية هبوطها: حيث شهدت الليرة السورية بين يناير/كانون الثاني ومنتصف أغسطس/آب 2016 تراجعاً من 395 ليرة لـ 530 ليرة للدولار أمريكي.
- انخفضت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب للموسم الزراعي 16/2015 لتسجل أدنى مستوى لها: تُقدر المساحة المزروعة بالقمح بـ 900 000 هكتار، مقارنة مع 1.5 مليون هكتار كانت تُزرع قبل الأزمة.
- يُقدّر إنتاج القمح اليوم بـ 1.5 مليون طن، أي أدنى بـ 55 في المائة من متوسط إنتاج ما قبل الأزمة الذي بلغ 3.4 مليون طن في (2007-2011). بينما سجل إنتاج محصول الشعير الأكثر مقاومة لظروف الطقس والمدخلات الزراعية المناوئة ما تجاوز متوسط الأعوام العشرة السابقة بـ 877 طن.
- وسجلت هطولات الأمطار تقلبات في جميع أنحاء البلد: ففي الوقت الذي سجلت فيه المساحة الأساسية المتنامية في الحسكة، شرق البلد، كميات أمطار أعلى من الوسطي، سجلت محافظات حلب وإدلب وحمص مستويات أدنى من الوسطي، مخلفة بقعاً كبيرة من المحاصيل المتأثرة بالجفاف. كما ضاعفت الأضرار التي تكبدتها البنى التحتية المخصصة للري من أثر الهطولات غير المنتظمة على ظروف المحاصيل وأدائها.
- علاوة على ذلك، شهد الإنتاج الزراعي عراقي عراقي وخيمة بفعل حالة انعدام الأمن التي حدّت من الوصول إلى الحقول، ناهيك عن الدمار والخراب ونقص عمليات الصيانة وقطع الغيار اللازمة لبنى الري التحتية وآليات الري، مقرونة بانقطاع بعض مدخلات الإنتاج من قبيل الوقود والبذار والأسمدة. إلا أنه ثمة فروقات كبيرة تم لحظها بين المحافظات، ما يشير إلى وجود فرص لتكثيف دعم المحاصيل في المناطق التي يعد الوصول إليها ممكن نسبياً.
- ثمة عجز يقدر بـ 838 000 طن في الطلب الوطني على القمح، المقدر بـ 3.854 مليار طن، مع أخذ الواردات التجارية بعين الاعتبار.
- عانى قطاع الثروة الحيوانية الذي طالما شكل أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد الوطني للجمهورية العربية السورية ولتجارته الخارجية، أشد معاناة منذ 2011 مخلفاً تراجعاً من حيث أعداد القطعان تقدر بـ 30 في المائة بالنسبة لقطعان الأبقار، و40 في المائة بالنسبة لقطعان الأغنام والماعز، بينما انكمشت كميات الدواجن، التي تعد مصدراً أساسياً للبروتين الحيواني المتاح لعامة الشعب بأسعار مقبولة، بنسبة 60 في المائة نتيجة عدم توفر علف الدواجن بأسعار مقبولة.
- تأثر توفر المراعي والوصول إليها بنقص التشاركية واتساع رقعة انعدام الأمن. فارتفعت أسعار الأعلاف الحيوانية بشكل كبير، وخاصة في المناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من النازحين من الداخل، الذين نزحوا مع قطعانهم.
- تنفذ اللقاحات والأدوية الروتينية البيطرية بشكل سريع من مراكز الخدمات البيطرية في البلد، بينما تزايدت كميات العقاقير غير الموثوقة التي تباع في السوق المفتوحة خلال العام المنصرم.
- لم ترد تقارير عن أية حالات خطيرة من تفشي الأمراض الحيوانية أو النباتية السارية في المناطق المجاورة بالرغم من محدودية منتجات حماية النبات في الأسواق والعرقلة التي طرأت على الخدمات البيطرية.
- تسود في البلاد حالات من اختناقات النقل وشرذمة الأسواق. ويواجه المنتجون وشركات الشحن والتجار تكاليف باهظة في المعاملات، ناهيك عن المخاطر الأمنية السائدة. ولم تسجل تدفقات

فوائض القمح من الشمال الشرقي إلى مناطق العجز الغذائي في الغرب أي ارتفاع مقارنة بالعام الماضي. تتراكم مخزونات القمح غير المباع في الشمال الشرقي، بينما يعتمد الجزء الغربي بشكل كبير على الواردات.

- عقب المنحى الصاعد الذي سجلته أسعار القمح بشكل متواصل منذ بدايات 2015، بدأت الأسعار بالتراجع في عدد من الأسواق الرئيسية بنسبة 12-15 في المائة في يونيو/حزيران، 2016 وذلك بفضل المحاصيل التي جرى حصادها مؤخراً والمساعدات الغذائية التي تم إلقاؤها من الطائرات على المناطق المحاصرة، ما رفع حجم الإمدادات ووفر استقراراً مؤقتاً لسعر صرف العملة الأجنبية والتضخم، بشكل عام. بينما حافظت أسعار القمح في يونيو/حزيران على نسبة أعلى بـ 40-50 في المائة من نظيرتها قبل عام.
- نتيجة لتراجع أعداد الماشية في البلد، ارتفعت أسعار الثروة الحيوانية ارتفاعاً حاداً حيث ارتفعت أسعار الأبقار والأغنام والماعز والدجاج بنحو ضعف، تقريباً، بين عامي 2015 و2015 في الأسواق الواقعة تحت سيطرة الحكومة أو المعارضة، على حد سواء.
- على مدى الـ 12 شهراً الفائتة، كانت أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية إلى ازدياد، ولكن عندما عوّض انخفاض القدرة الشرائية أثر محدودة الإمدادات المتسببة برفع الأسعار، والتي قلصت دورها من حجم الطلب، كانت نسب ارتفاع أسعار المنتجات النهائية أبطأ، مقارنة مع أسعار مدخلات الإنتاج التي حُلقت بسبب العقوبات الاقتصادية وتقلبات الأسواق وتراجع سعر الليرة السورية، ما عرّض المزارعين إلى تكبد خسارات فادحة.
- تعرض صمود المزارعين إلى الكثير من الانتقاص بعد تعرضهم لخمس سنوات من الأزمة والاقتتال، ما قد يضطر الكثير منهم إلى التخلي عن إنتاج الأغذية، ناهيك عن التأثيرات الوخيمة المحتملة التي قد تطال توافر الغذاء على المستوى الوطني والأمن الغذائي لأسر المزارعين، بل وما هو أبعد من ذلك. وبالتالي، ثمة حاجة إلى توفير دعم عاجل وكبير للمزارعين من خلال تزويدهم بالمدخلات الحرجة ومساعدتهم في تأهيل البنى التحتية للري.
- تعطل القطاع العام والأعمال الخاصة والصناعات إلى حد بعيد، ما أدى إلى الإخفاق في توفير سبل العيش للمواطنين في الجمهورية العربية السورية. ومع تعرضها لنقص الدخل المباشر، أو فقدانه بشكل كامل، لجأت الأسر إلى موارد بديلة من قبيل الحوالات المالية واقتراض الأموال من الأقارب والأصدقاء: يقع نحو ثلث الأسر تحت براثن الديون المقترضة بشكل أساسي من أجل تأمين لقمة العيش.
- تلجأ نحو نصف الأسر السورية إلى استراتيجيات جائرة للتغلب على ظروف الحرب، وغالباً ما تكون استراتيجيات لا عودة فيها، من قبيل بيع الأصول التي تساعد في الإنتاج. ومن المحافظات التي سُجلت فيها حالات أكثر تكراراً من اضطرار الأهالي إلى اتباع هكذا استراتيجيات بسبب تعرضهم المباشر إلى الأزمة، نذكر إدلب والقنيطرة ودرعا وحلب والحسكة والسويداء وحماه وريف دمشق، جميعها.
- في يونيو/حزيران، 2015، قُدِّر عدد السوريين المحتاجين للمساعدات الغذائية منذ سبتمبر/أيلول، بنحو 8 في المائة. وكانت نسبة الزيادة في الحاجة للمساعدات أكثر وضوحاً في محافظات القنيطرة ودرعا ودمشق وإدلب وحلب، التي كانت قد عانت من حالات نزوح جديدة وتدهور في ظروف الوصول إلى الغذاء.
- منذ أغسطس/آب بلغت ظروف الأمن الغذائي مستويات حادة بالنسبة لقراية 592 000 نسمة يعيشون في 18 منطقة محاصرة أو صعبة الوصول، حيث تكون الإمدادات الغذائية في أسوأ أحوالها وحيث تعتمد الأمة كلها على المساعدات الغذائية. من الضرورة بمكان أن تواصل المساعدات الإنسانية التي قد تنقذ الحياة استهدافها لهذه الجماعات الأكثر تضرر

مقدمة

زارت بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بشأن التركيز على المحاصيل والأمن الغذائي (البعثة) الجمهورية العربية السورية في الفترة بين 15 يونيو/حزيران و1 يوليو/تموز، 2016 بهدف تقييم إنتاج المحاصيل وتقدير حالة الأمن الغذائي، بشكل عام. فور وصولها إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، أمضى أعضاء البعثة ستة أيام في دمشق قبل توجههم إلى الميدان. خلال هذه الفترة، عقدوا اجتماعاً ضم الوكالتين (المنظمة والبرنامج) لمناقشة استراتيجية البعثة ومسايرها، تتبعته سلسلة من الاجتماعات مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الموارد المائية ووزارة البيئة والهيئة العامة لتجارة وإكثار البذار (حبوب) والهيئة العامة للإعلاف والهيئة العامة لإكثار البذار، من أجل الإلمام بالوضع الزراعي في البلد، للفترة ما بين عامي 2015-2016.

شهدت حركة الوفد الدولي خارج دمشق هذا العام، محدودية البالغة في الحركة فرضتها وزارة الشؤون الخارجية لأسباب أمنية. وعليه، لم يتمكن أعضاء الوفد الدولي من زيارة إلا محافظتين فقط من المحافظات الـ 14 في البلد، وهما حمص وطرطوس. أما محافظة الحسكة، التي تنتج بين 40 و50 طن من قمح الجمهورية العربية السورية، والتي كان فريق البعثة المشتركة بكامل أعضائها قد زارها في 2015، صُنفت أنها غير آمنة بسبب النزاع المسلح الأخير واحتمال استئناف العنف المفاجيء فيها. ومع ذلك، غُطيت جميع المحافظات (عدا الرقة) التي لم تتمكن البعثة المشتركة زيارتها، باستبيانات ومقابلات معمقة نفذها فريق وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المعارين للمنظمة. حيث تلقى أعضاء الوزارة تدريباً لمدة ثلاثة أيام بشأن جمع البيانات الزراعية في أبريل/نيسان، 2015 تبعه تدريب لاحق في مايو/أيار، 2016 حول الاستبيان المحدد الذي يستخدمه وفد البعثة المشتركة حالياً.

في المحافظات، وكلما سنحت الفرصة، عقدت الفرق الدولية أو الوطنية، أو كلاهما، اجتماعات مع دوائر حكومية ذات صلة في المحافظة. كما قابلوا تجاراً بهدف قياس حجم الإنتاج الزراعي الوارد إلى الأسواق، مقارنة مع الأعوام الماضية. ثم نفذوا دراسات سوق هدفها تكوين فكرة حول توجهات الأسعار. أما في الميدان، قابل الوفد عدداً من المزارعين لفهم الظروف التي تكتنف إنتاج المحاصيل هذا العام وللحصول على تقديرات لحجم الغلة. كما راقب أعضاء الوفد المحاصيل وتفقدوها من خلال العمل على عدد محدود من قصاصات الحبوب. علاوة على ذلك، قام الفريق الأساسي للبعثة المشتركة، الذي ضم الأعضاء الدوليين من الوفد، بإجراء مقابلات مع مجموعة من المزارعين ومالكي المواشي من محافظة حماه، في الوقت الذي كان الفريق فيه في طرطوس. وغطت المقابلات غير الممنهجة مع المزارعين، من ضمن ما غطت، مواضيع تتعلق بالبذور والأسمدة وتكاليفها والري وتوافر اليد العاملة وتكاليفها وإمكانية الوصول إلى المكننة الزراعية وتكاليف الوقود وتوافره والوصول إلى الأسواق وتخزين الحبوب.

عند عودته من الميدان في دمشق، قابل الوفد مدراء زراعيين ومزارعين ومالكي المواشي من ريف دمشق والقنيطرة والسويداء، وناقشوا أثارها مع الأقسام الفنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (راجع قسم منهج التقييم). وقبل مغادرة الجمهورية العربية السورية، أحاطت البعثة وزير الزراعة ونواب الوزراء باستنتاجاتها.

توصيات

تهدف التوصيات المنبثقة عن البعثة المشتركة في الجمهورية العربية السورية إلى تعزيز قدرة الشعب على كسب العيش وتحقيق الأمن الغذائي من خلال:

1. تلبية الاحتياجات الفورية من خلال التدخلات السريعة لدعم الأمن الغذائي وتمتين القدرة الاستيعابية للسكان المعرضين للخطر.
2. تعزيز النظم الإيكولوجية الزراعية وتحسين فرص الحصول المستدام على المدخلات الزراعية الرئيسية والخدمات وإدارة الموارد الطبيعية للسماح للناس الذين يعتمدون على القطاع باستعادة سبل عيشهم.
3. التصدي للمخاطر المنتظمة (جفاف وتغير المناخ، وغيرها) للخروج من الأزمة بنجاح.

توصيات خاصة:

1. لرفع القدرة الاستيعابية:
 - دعم إنتاج الحبوب من خلال إعادة تأهيل نظم إنتاج وتوزيع البذار، إلى جانب توفير المدخلات الزراعية اللازمة الأخرى.
 - دعم التنوع في الإنتاج، ومن ضمنه توفير المدخلات الزراعية من قبيل الأغذية البلاستيكية المستخدمة في البيوت البلاستيكية والتنوع للوصول إلى المحاصيل المُدرة للدخل سعياً نحو زيادة دخل الأسرة (التوابل والأعشاب وتربية النحل وما إلى ذلك).
 - دعم مربّي المواشي بالأعلاف والأصول الحيوانية والفاحات والأدوية البيطرية الدورية.
 - زيادة الدعم الموجه للزراعة وتربية الدواجن المنزلية من خلال توزيع بذور وصيوان عالية الجودة.
2. لاستعادة سبل العيش:
 - تأسيس مشاريع صغيرة قائمة على الزراعة في المناطق الريفية.
 - إعادة تأهيل البنى التحتية المخصصة للري وتحسين المياه لتوفير كفاءة في الإنتاج من خلال استخدام تكنولوجيا منخفضة التكاليف (ألواح الطاقة الشمسية وغيرها)، ربما من خلال تنفيذ نظام المال مقابل العمل.
 - توفير فرص لإدراج الدخل، من خارج المزرعة.
 - تقديم بعض التسهيلات الائتمانية للمزارعين باستخدام الضمانات البديلة، كجزء من التعاقد الآجل.
 - تأسيس مراكز خاصة لإنتاج وتوزيع البذار على مستوى القرية، لدعم النقص في التوزيع العام.
 - توفير سائل منوي بقرّي عالي الجودة ووحدات إنتاج النتروجين السائل لتحسين الاستيلاء.
 - تأسيس مراكز صغيرة لتجميع الحليب وتصنيعه للأسواق المحلية بهدف تحسين التنوع الغذائي وتجنب الأمراض المنتقلة عبر الحليب الخام حفاظاً على الصحة العامة.
 - تدريب مالكي المواشي على تصنيع منتجات الحليب والأجبان والألبان وغيرها، منزلياً، في مناطق مختارة، وخاصة التي يصعب فيها الوصول إلى الأسواق المحلية وذلك من أجل توفير فرص إضافية لإدراج الدخل والتنوع في مصادر التغذية المحلية.
 - النظر في مصادر بديلة للطاقة بهدف دعم الإنتاج الزراعي عن طريق تحويل المخلفات الزراعية إلى وقود.
3. لمعالجة المخاطر المنتظمة والخروج من الأزمة يجب القيام بما يلي:
 - مواصلة دعم مراكز رصد الإنذار المبكر عن الجفاف.
 - مواصلة دعم إدارة المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي.
 - إعادة تأهيل خدمات الإرشاد الزراعي والبحوث وخاصة فيما يخص السلالات المحلية.
 - إعادة تأهيل البنى التحتية باستخدام مصادر بديلة للطاقة لتحقيق الاستدامة.

كما ينبغي:

- متابعة توفير المساعدات الغذائية المنقذة للحياة للجماعات المتضررة من انعدام الأمن الغذائي إلى حد خطير في المناطق المحاصرة وصعوبة الوصول.
- تشمل الفئات المحتاجة للمساعدات الغذائية بشكل طارئ النازحين من الداخل الذين تركوا منازلهم خلال العام الماضي، أو الذين نزحوا أكثر من مرة، إضافة إلى الأسر التي ترأسها نساء أو أطفال أو الأسر في المناطق المحاصرة أو صعوبة الوصول، أو الأسر ذات الوصول المحدود للأسواق المحلية وتلك التي يكون ربّها من العاجزين أو ممن يعانون من أمراض مزمنة.
- كلما سمحت الأسواق بذلك، توسيع برنامج نقل القسائم العائد لبرنامج الغذاء العالمي بهدف دعم القوة الشرائية لدى جميع الفئات المستضعفة في الوقت الذي يتم فيه دعم أسواق الغذاء المحلية. وتفيد الدراسات المكرسة لتقييم الأسواق بتحديد هذه المواقع؛ كما يقتضي سياق التسيّب الذي أصاب الأسعار والإمدادات إجراء رصد وثيق لعمليات الأسواق.
- تقييم الاحتياجات باستخدام تمرين التحليل المعمق للأمن الغذائي من أجل تقييم الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل أكثر دقة، بناءً على التنوع في الحماية الغذائية للأسر وفي الاستراتيجيات التي يتبعونها للتعامل مع الوضع. ومن شأن هذا التمرين كذلك، أن يسمح بمزيد من التحسينات في مجال استهداف المساعدات.
- توفير الدعم للمطاحن والمخابز العامة والخاصة في مواقع النزاع، وذلك من خلال توفير الوقود وخميرة الخبز أو دعمها، على سبيل المثال.
- مواصلة عمليات رصد الأمن الغذائي. حيث ينبغي تأسيس نظام من شأنه إنتاج تحديثات منتظمة في البلد، مع الإشارة إلى الزراعة وأسعار الغذاء ومؤشرات الناتج الأسري.

